

١٩٦٢/١/١٩

حديث الرئيس جمال عبد الناصر

إلى مدير تحرير جريدة "الريفولوسون" الكوبية

سؤال : ما النتائج المترتبة على انتصاركم فى حرب السويس بعد تأميم قناة السويس؟

الرئيس: إن الشعب استطاع أن ينتصر على العدوان الاستعماري، وقد وقفت في صفنا جميع الدول المحبة للسلام دفاعاً عن قضيتنا.. إن انتصار مصر كدولة صغيرة على الدول الاستعمارية الكبرى أعطى لكل الشعوب التي تكافح ضد الاستعمار تأكيداً وعزماً للانتصار في معارك الحرية، وهذا يؤكد أنه من الممكن الانتصار على القوى الاستعمارية العدوانية التي تحتكر ثروات الشعوب. إن معركة السويس أعطت الشعوب اليقين، الذي دفعها للاستمرار في الكفاح ضد الاستعمار في إفريقيا؛ لتحقيق الاستقلال .

إن بعض الجهات كانت تعطي للعالم صورة مشوهة لبلادنا، وكانت تخفي حقيقة تطورنا الاجتماعي، كانوا يصوروننا للعالم بأننا دولة تخلق المتاعب، كانوا يريدون تشويه سمعتنا أمام الرأي العام العالمي، ولقد أغفلوا ذكر الثورة الاجتماعية والسياسية.. أغفلوا أننا استطعنا أن نزيد من الدخل القومي ونجعل هذه الزيادة بنسبة ٤٢%، وفي خلال ٨ سنوات استطعنا أن نضاعف الدخل القومي، وأن نزيد من رأس المال المستثمر

فى الصناعة، ففى عام ١٩٥٢ كان الدخل القومى ٧٥٠ مليون جنيه، وارتفع فى عام ١٩٦٠ - أى بعد ٨ سنوات - إلى ١٥٠٠ مليون جنيه.

أما بالنسبة لزيادة رأس المال المستثمر فى الصناعة، فلقد كنا فى عام ١٩٥٢ نستثمر مليونى جنيه، وفى عام ١٩٦٢ سوف نستثمر فعلاً ١٢٠ مليون جنيه، وكان الاستثمار الفردى لا يعطى لنا فرصة توجيه استثمارات كافية وواسعة فى الصناعة .

إن القطاع العام أصبح يشترك فى ٩٥% من الصناعة، وأممنا جميع البنوك وشركات التأمين والنقل وشركات الاستيراد، وجعلنا الحد الأقصى للملكية ١٠٠ فدان، وقمنا بتوزيع الأراضى التى تقرر الاستيلاء عليها على الفلاحين، ولأول مرة فى تاريخ البلاد زاد الإنتاج الصناعى على الإنتاج الزراعى. وقد استطعنا كذلك أن نمنع تشريد العمال وطردهم من العمل، وأصبح للعامل ٢٥% من أرباح الشركات؛ كما أصبح من الضرورى اشتراك العامل فى مجالس إدارة الشركات؛ إننا استطعنا أن نحرر العامل .

سؤال :ما أهمية السد العالى بالنسبة لاقتصادكم القومى؟

الرئيس : منذ كنا أطفالاً، كنا نسمع عن مشروعات لتوليد الكهرباء لم تتحقق على الإطلاق، وفى عام ١٩٥٤ بدأت عمليات توليد الكهرباء من خزان أسوان وانتهت فى عام ١٩٦٠، وأقمنا مصنعاً للسماد، وسمعنا أيضاً عن مشروع قديم لم يتحقق أبداً عن استخراج خام الحديد والانتفاع به، وفى عام ١٩٥٤ بدأنا فى استخراج خام الحديد، واستطعنا تصنيعه الآن. وبعد السد العالى ستزيد الرقعة المنزرعة مليوناً و ٧٠٠ ألف فدان جديد، والأراضى الزراعية الآن ٦ ملايين فدان، وفى عام ١٩٦٧ سننتج عشرة مليارات كيلووات من الكهرباء بأسعار رخيصة .

الاستعمار قال إن السد العالي مشروع مستحيل التحقيق، ولكن المستحيل أصبح حقيقة .

سؤال :أعطى مؤتمر بلجراد لكوبا ولكل الدول، التى اشتركت فيه اختيار النظام الاجتماعى الذى يتفق مع مصالحها، فما رأيكم لو اتخذ مؤتمر دول المجموعة الأمريكية قرارات بحصار كوبا، وهذا المؤتمر سيجتمع فى "بونت ديلستا" فى أورجواي؟

الرئيس: كل دولة لها حق اختيار النظام السياسى والاجتماعى الذى يناسبها، وهذا الحق نصت عليه قرارات مؤتمر باندونج وأكدته مؤتمر بلجراد، ونحن كافحنا باستمرار لتحقيق مبدأ التعايش السلمى بين الدول التى تختلف فى نظامها الاجتماعى والسياسى كضمان وكتأكيد للسلام .

وكل تصرف وكل قرار يتخذ ضد حق الدول فى تقرير المصير، وضد التعايش السلمى، يزيد من حدة التوتر الدولى. والخلافات القائمة الآن بين كوبا والولايات المتحدة قد تؤثر فى القرارات التى يتخذها المؤتمر، ولكن من الصعب أن توافق دول أمريكا اللاتينية كلها على اتخاذ قرارات بحصار كوبا .

سؤال :ما موقف الجمهورية العربية إذا وقع عدوان على كوبا؟

الرئيس : الجمهورية العربية كانت وستظل دائماً تعارض أى عدوان يقع على كوبا، ولقد شرحت هذا فى رسالة بعثت بها إلى "فيدل كاسترو" أثناء أزمة أبريل الماضى فى كوبا .

سؤال :هل تعتبر أى تدخل أو عدوان يقع ضد كوبا يمثل عدواناً على الدول الأعضاء فى مؤتمر بلجراد؟

الرئيس: إن مؤتمر بلجراد لا يكون تحالفاً عسكرياً بين الدول المشتركة فيه. ولكنه وضع مبادئ لها قوة معنوية، وستقف كل الدول التي اشتركت في مؤتمر بلجراد ضد أى عدوان يقع على كوبا، أو على أى دولة أخرى اشتركت في المؤتمر .

إن مؤتمر بلجراد يدعو كل الدول لحل مشاكلها بالوسائل السلمية، ويجب أن نحسب حساب القوى الأدبية لدول مؤتمر بلجراد؛ لأنها انعكاس للرأى العام العالمى، ولأنها صدى للضمير العالمى للشعوب. إن أى إنسان لا يستطيع أن ينكر أهمية هذه القوة التي وقفت معنا وساعدتنا عندما وقع العدوان على مصر، وساعدت كفاح الشعوب من أجل تحقيق حريتها، وهى انعكاس لانتصار هذه الشعوب في معركتها ضد الاستعمار .

ويحق لكل دولة اختيار النظام الذى تراه مناسباً لها، إن قرارات مؤتمر بلجراد نصت على هذا الحق، وعلى عدم التدخل فى شئون الدول الأخرى، وعلى التعايش السلمى، وعلى إنهاء الحرب الباردة، وعلى نزع السلاح الكامل .

سؤال: ما نتائج المعركة الدائرة الآن ضد الاستعمار فى إفريقيا؟

الرئيس: إن معركة التحرر من الاستعمار مستمرة، والاستعمار يغير وجهه ويبدو فى صورة جديدة، فهو يعطى الاستقلال للدول، ثم يعود فيحتفظ لنفسه بمناطق نفوذ فى الميدان الاقتصادى؛ لاستغلال موارد البلاد الطبيعية. وهذا هو الاستعمار بصورته الجديدة، إنه يدفع بعض الدول لإعطاء معونات اقتصادية للدول الإفريقية، فمثلاً تحصل إسرائيل من الدول الغربية على ٣٥٠ مليون دولار سنوياً، وإسرائيل تعطى بدورها

المعونات لدول إفريقيا، إسرائيل هي الوسيط أو السمسار الذى يتسلم المعونة من الدول الاستعمارية ليعطيها للدول الإفريقية! وإسرائيل فى هذا تعمل لصالح الاستعمار .

سؤال :ما رأيكم فى كفاح شعب الجزائر لحصوله على الاستقلال؟

الرئيس: لقد دخل كفاح الشعب الجزائرى فى سنته الثامنة، وفقد الشعب مليوناً من القتلى والجرحى فى معركة التحرير، وفرنسا وقفت عاجزة أمامها، وهى لا تستطيع أن تمنع انتصار الشعب الجزائرى، فبالرغم من أن فرنسا اعتمدت على ٨٠٠ ألف جندي فرنسى، وعلى التعذيب، والقتل، وارتكاب الجرائم، إلا أنها لا تظهر إلا خوفاً أمام تصميم شعب الجزائر، ونحن نؤيد حكومة الجزائر فى الاتصالات، التى تقوم بها مع فرنسا بقصد تحقيق استقلال الجزائر .

سؤال : ما علاقتكم بفرنسا الآن؟ .. إن علاقتنا بها سيئة .

الرئيس: لقد استطاعت المخابرات العربية أن تكشف مؤامرة يدبرها رجال البعثة المالية الفرنسية فى القاهرة، وكانت المؤامرة تهدف إلى إثارة الاضطراب والقلق والقيام باغتيالات، ولكنها فشلت، وبدأت محاكمة الجواسيس، وواجهت الجمهورية العربية ضغطاً دبلوماسياً من الدول الغربية، التى ادعت أن بعثة الممتلكات الفرنسية تتمتع بالحصانات الدبلوماسية، ولكننا رفضنا الخضوع لهذا الضغط، واعترف جواسيس فرنسا بأن المؤامرة دبرتها الحكومة الفرنسية.

١٩٦٢/١/٢٩

حديث الرئيس جمال عبد الناصر

مع مراسل التلفزيون السويسري

سؤال: سيادة الرئيس.. أريد أن أبدأ بسؤالكم عن علاقاتكم بالكتلتين الكبيرتين؛ الشرق والغرب .

الرئيس: القاعدة الأصلية في علاقاتنا بدول العالم كلها أن تكون طيبة، ونحن نسعى إلى ذلك بكل الوسائل، مع تمسكنا بمبادئنا ودفاعنا عنها .

فإذا ما انتقلت من التعميم إلى التخصيص، فإنني أستطيع أن أصف علاقاتنا بالكتلة الشرقية بأنها علاقات طيبة، فإن التعاون وثيق بيننا وبين الاتحاد السوفيتي خصوصاً في النواحي الاقتصادية، كذلك فإن علاقاتنا ودية مع بقية دول الكتلة الشرقية .

أما علاقاتنا بدول الكتلة الغربية، فإن الدرجات فيها تتفاوت، فبينما يقوم تعاون وثيق بيننا وبين ألمانيا وبين إيطاليا مثلاً، فإننا نجد أن علاقاتنا بالولايات المتحدة الأمريكية هي علاقات عادية نجتهد في تقويتها بمحاولات الفهم المشترك، ولكننا نجد بعد ذلك أن علاقاتنا ببريطانيا وفرنسا تتعرض دائماً للأزمات .

وفيما يتعلق ببريطانيا مثلاً، فإن علاقاتنا معها تحكمها سياستها في المنطقة العربية ومحاولاتها المستمرة لفرض السيطرة الاستعمارية على شعوبها،

وهذا أمر ترفضه الشعوب العربية وتقاومه، بصرف النظر عن موقف بعض الحكام العرب ممن ترتبط مصالحهم ببقاء النفوذ البريطاني .

والشعوب العربية تنظر إلى بريطانيا بالشك دائماً بسبب مطامعها المعروفة في المنطقة، ومن ناحية أخرى فإن تصرفات بريطانيا لا تساعد على إحسان الظن بها، وليس أمر التحركات العسكرية البريطانية المشبوهة أخيراً في الشرق الأوسط ببعيد، وليس بعيداً أيضاً ما صاحب هذه التحركات من حوادث، هددت أمن بعض الشعوب العربية .

وفيما يتعلق بفرنسا، فإن علاقاتنا بها ظلت سيئة منذ سنة ١٩٥٦؛ أي منذ اشتراكها في العدوان الثلاثي، ولقد زادت على ذلك مضاعفات أضافت إلى الموقف سوءاً، وبينها أن فرنسا أصبحت أكبر مورد السلاح لإسرائيل، كذلك بينها إصرار فرنسا على إنكار حق الشعب الجزائري في حريته .

ولقد انزلت فرنسا بعد ذلك إلى نواح من النشاط ضد الجمهورية العربية، تبدو مجافية لكل عرف ولكل مبدأ، ويكفي أن فرنسا توجه إلى الجمهورية العربية إذاعات سرية تستعمل فيها بعض المصريين ممن تعاونوا معها، وممن سبق لهم التآمر على وطنهم، بل إن بعضهم حكمت عليه المحاكم الوطنية بسبب استغلاله للنفوذ، كذلك يكفي أن نتذكر الأعمال المشينة، التي كلفت بها بعثة الممتلكات الفرنسية في مصر .

سؤال : سيادة الرئيس.. ما ضرورة إجراءات التأمين الواسعة، التي جرت في الصيف الماضي في الجمهورية العربية؟

الرئيس : لقد كانت هذه الإجراءات ضرورية في بلد مثل بلدنا، تعرض طويلاً لسيطرة الاستعمار، والإقطاع، واحتكار رأس المال. وبسبب هذه السيطرة والاستغلال الذي كان نتيجة لها، وجدنا أنفسنا بلداً يُحسب بحكم أمره الواقع ضمن البلاد غير المتطورة .

ولقد كان الهدف الأساسى من ثورة سنة ١٩٥٢ هو القضاء على التخلف السياسى والاجتماعى، ولم يكن ذلك ممكناً إلا بحشد كل الإمكانيات الوطنية من أجل التطوير، ومعركته الكبرى قضاءً على التخلف، واندفاعاً إلى التقدم. وقد بذلنا جهوداً كبيرة خلال السنوات العشر التى مضت، وأوشكنا أن نضاعف الدخل القومى فارتفع متوسطه للفرد من ٣٠ جنيهاً فى السنة إلى ٥٢ جنيهاً.

ولقد بدأنا بعد وضع الخطة الشاملة لمضاعفة الدخل القومى، فى عشر سنوات، نتطلع إلى إتمام ذلك فى أقل من عشر سنوات، وتكرار المضاعفة باستمرار، وجعل ذلك هدفاً أصيلاً للعمل الوطنى.

إن هذا هدف تقتضيه مصلحة الشعب، وأظنك تسلم معى أن هذا الهدف - وهو عادل ونبيل - لا يمكن تحقيقه إذا بقينا كما كنا، والثروة الوطنية كلها وعائدها احتكار لاثنتين أو ثلاثة فى المائة من السكان.

إن نجاح عملية التطوير يقضى - بل يفرض - حشد الإمكانيات الوطنية لخدمتها، وليست هذه الحقيقة صحيحة فى بلدنا فقط، وإنما هى صحيحة بالنسبة لكل الدول التى لم تستكمل نموها.

ولقد كانت قوانين التأمين التى صدرت، فى الصيف الماضى، عملاً ثورياً كاملاً، يستهدف توفير كل إمكانيات نجاح التطوير وتأمين هذا النجاح.

سؤال: ألا نخشون أن يؤثر التأمين على الحافز الفردى والمنفعة الشخصية للأفراد؛ مما يؤثر فى الإنتاج؟

الرئيس: إننى لا أتوقع انخفاضاً فى الإنتاج، بل أتوقع العكس بعدما حققت قوانين التأمين. ودعنى أذكرك بأن الذين تأثروا مباشرة من قوانين التأمين الأخيرة لا يزيدون عن خمسة آلاف شخص، من بين ٢٧ مليون من البشر هم تعداد شعب الجمهورية العربية المتحدة، ولقد بلغ ما تم تأمينه لهم ما قيمته ٥٠٠ مليون جنيه.

والتأميم فى معناه الحقيقى هو أن يملك الشعب بمجموعه ما تم تأميمه من أوجه النشاط، وأن سيطرة القلة الضئيلة على الجزء الأكبر والمؤثر من الثروة الوطنية وعلى عائدته، لم يكن يخلق حوافز العمل إلا لهذه القلة الضئيلة، بينما كان السواد الأعظم من الشعب لا يصيبه غير الاستغلال وغير انعدام الفرصة المتكافئة. ومع ذلك فإن الأرقام المستخلصة من الواقع ترسم صورة أكثر دلالة من أى عبارات إنشائية .

- فى سنة ١٩٥٢، كان المبلغ الموجه إلى الاستثمارات الجديدة فى الصناعة هو ٢ مليون جنيه .
- وفى سنة ١٩٥٩، وصل المبلغ الموجه للاستثمارات الجديدة فى الصناعة والكهرباء إلى ٨٨ مليون جنيه .
- وفى سنة ١٩٦٢، سوف يصل المبلغ الموجه للاستثمارات الجديدة فى الصناعة والكهرباء إلى ١٢٠ مليون جنيه .

هذه هى الصورة الحقيقة والواقعية .

سؤال :هل أستطيع أن أنتقل الآن إلى علاقاتكم بباقى البلاد العربية؟ ما حال هذه العلاقات الآن؟

الرئيس :إن علاقاتنا ببقية البلاد العربية تتعرض لعوامل مختلفة ومتغيرة؛ بسبب طبيعة المرحلة الثورية، التى تمر بها الأمة العربية فى سعيها للتحرر السياسى والاجتماعى .

ومن الناحية السياسية؛ فنحن نقف فى المنطقة مع الحرية والاستقلال وضد السيطرة وتبعية مناطق النفوذ .

ومن الناحية الاجتماعية؛ فنحن نقف فى المنطقة مع العدل والمساواة، وضد الرجعية والإقطاع .

وهذا يجعلنا دائماً على لقاء مع أمانى بقية الشعوب العربية، كذلك فهو يجعلنا، فى بعض الأحيان، على خلاف مع مصالح عدد من حكامها .

ومن الناحية السياسية مثلاً؛ فنحن لا نطمح فى صداقة حكام الأردن حين ننادى بضرورة إنهاء سيطرة الاستعمار على البلاد العربية وطرد نفوذه، إن مصالح حكام الأردن، فى هذه الحالة، تتعرض إلى الخطر بسبب ما ندعو إليه، فسياستهم تقوم على الخضوع لبريطانيا، التى تمكن لهم من الحكم بصرف النظر عن إرادة الشعب فى الأردن .

ومن الناحية الاجتماعية؛ نجد نفس الشئ، إن حكام السعودية لا يعجبهم ما ننادى به من المساواة والعدل، وحتى إذا لم نتعرض لهم مباشرة؛ فإنهم يخشون تأثير ما نطبقه فى بلادنا وانتقال الإيمان به إلى بلادهم، وهم الآن يحصلون على الثروة الوطنية للسعودية كلها، وما نظنه سوف يسرهم أن يحاول الشعب الحصول على حقه ونصيبه العادل من هذه الثروة .

ومهما يكن من أمر، فنحن نحاول دائماً صنع علاقات طيبة مع كل الدول العربية، ولكن طبيعة المرحلة الثورية التى تعيشها الأمة العربية تفرض نفسها وتصنع أثرها فى هذه العلاقات .

سؤال :سيادة الرئيس.. أريد أن أنتقل الآن إلى سؤال يهم الرأى العام السويسرى، الذى يشاهد هذا الحديث ويسمعه الآن، إن علاقات سويسرا كانت دائماً علاقات طيبة مع الجمهورية العربية المتحدة، واحتمالات التعاون بيننا قائمة ويمكن تدعيمها، ومع ذلك فإننا نلاحظ أن هذه العلاقات تأثرت فى الفترة الأخيرة، فما السبب؟

الرئيس : أريد أولاً أن أبين أنه ليس من أهدافنا على الإطلاق أن نتعرض لعلاقتنا بسويسرا لأية أزمات. وفيما يتعلق بالظروف الأخيرة، فلقد كان هناك سببان أثرا على علاقتنا :

أولهما : أن إجراءات التأمين طبقت على بعض الرعايا السويسريين، والذي يجب أن يكون مفهوماً لديكم هو أن هذه الإجراءات، لم تكن موجهة ضد هؤلاء الرعايا، ولم تكن موجهة ضد أى فرد، وإنما هذه الإجراءات - كما قلت - كانت صادرة عن حاجة إيجابية، تتعلق بمصير وطن بأكمله، وهى الحاجة إلى التطوير .

ولقد سبق أن قلت لك إن قوانين التأمين الأخيرة شملت ما قيمته ٥٠٠ مليون جنيه، والذي يملكه الرعايا السويسريون منها قيمته مليون جنيه بسعر البورصة، أو مليون ونصف على أساس القيمة السوقية، ومعنى ذلك أن ما كان يملكه السويسريون هو جزء ضئيل جداً مما شملته قوانين التأمين؛ الأمر الذى يقطع بأن الإجراء كان عاماً، ولم يكن يقصد به الرعايا السويسريون على الإطلاق !

والسبب الثانى الذى أثر على علاقاتنا؛ هو مشكلة بعثة تصفية الممتلكات الفرنسية فى مصر، ولقد قبض على أعضاء هذه البعثة وهم يقومون بنشاط يخرج تماماً عن حدود مهمتهم، بل إن نشاطهم وصل إلى حد التآمر لاغتيال رئيس الدولة .

ولقد قال أعضاء هذه البعثة فى اعترافاتهم بين ما قالوه بعد القبض عليهم، إنهم كانوا يطبعون منشوراتهم السرية المعادية للجمهورية العربية المتحدة على مطابع السفارة السويسرية فى القاهرة .

ولقد كانت دهشتنا بالغة، حين قرأنا هجوماً علينا من بعض المسؤولين فى سويسرا، عقب إذاعة هذه الاعترافات، وبعضها أذيع مسجلاً بصوت أعضاء بعثة الممتلكات الفرنسية أنفسهم !

ولم نكن نحن الذين اتهمنا السفارة السويسرية بذلك، وإنما كان المتهمون الفرنسيون هم الذين قالوا ذلك !

وعلى أى حال فتلك كلها مشاكل تسهل تسويتها، وأول ما يسهل ذلك أن يحاول كل منا فهم الآخر، وأن يضع كل شىء فى موضعه الصحيح .

سؤال :سيادة الرئيس.. لقد سمعت فى بون تقديراً لقيمة ما تم تأميمه من الممتلكات السويسرية يزيد عن الرقم الذى سمعته من سيادتكم الآن، فهل تمانعون فى قدوم وفد سويسرى، يتولى المفاوضة فى أمر التعويض الذى سيمنح للرعايا السويسريين؟

الرئيس : من ناحية المبدأ ليس لدينا اعتراض، ولكننا نفضل أولاً أن تكون لدينا صورة كاملة وتقويم شامل لكل ما تم تأميمه، وبعدها نستطيع الدخول فى التفاصيل .

سؤال :أفهم من هذا يا سيادة الرئيس أنكم تنوون تعويض هؤلاء الناس .

الرئيس : طبعاً، سوف نعوضهم عما انتقل إلى ملكية الشعب، مما كانوا يملكونه كأفراد .

سؤال :هل أستطيع أن أسأل عما إذا كان التعويض سيكون بسندات على الخزينة، أم أنه سيكون نقداً؟

الرئيس :هذا أمر يجرى بحثه ومناقشته فى الاتصالات الرسمية، حين يجىء دورها .

سؤال : لقد قلتم فى خطابكم فى بورسعيد، إنكم سوف تسمحون لمن يريد السفر من الأجانب بأن يغادر البلاد دون تأخير، ولكن بعض الرعايا السويسريين طلبوا تأشيرات خروج، ولم يحصلوا عليها حتى الآن .

الرئيس :إذا كان ذلك قد حدث فى بعض الحالات، فسببه هو ضرورة استيفاء بعض المعلومات عن هؤلاء الأفراد قبل سفرهم، وأظن أن ذلك لن يقتضى وقتاً طويلاً.